|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **logouniversit02** | **وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**  **جامعة البليدة 2**  **كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**  **بالتعاون مع مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات R.I.C.O.I** | L.RICOI  **مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات** |

**تنظم ملتقى وطني حول**

**تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر**

**يومي:21 و22 نوفمبر2017 بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**تقديم الملتقى الوطني** :

إن دعم القطاع الفلاحي ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل، وهذا الدعم لا يمكن أن يتم ما لم يتم الوقوف على العقبات والمشاكل المختلفة التي يعاني منها ولاسيما مشكلة التمويل، خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل قطاع حساس كالقطاع الفلاحي وما يتميز به من وجود قيود خاصة، وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، لذلك وجب رسم سياسة يراعى فيها طبيعة القطاع الممول، فالجزائر اتسمت سياسة تمويلها للقطاع الفلاحي بعدة مراحل تماشيا والتحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني، انطلاقا من تدخل الدولة المكثف في القطاع في ظل الاقتصاد المخطط، مرورا بتخلي الدولة عنه في إطار سياسة التعديل الهيكلي التي انتهجت في تسعينات القرن العشرين، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبعدها سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال مطلع الألفية الثالثة وذلك بوضع برنامج شاملا للتنمية الفلاحية يهدف إلى بناء فلاحة عصرية، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

حيث تميزت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات، تماشيا والتحولات الاقتصادية العالمية، تزامنت ودخول الاقتصاد الجزائري في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما جعل أكثر من أي وقت مضى عملية التمويل تحظى بأولوية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي لفك الاختناقات المالية. هذا ما دفع الجزائر إلى انتهاج سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية، بشكل يسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية.

حيث اعتمدت الدولة الجزائرية الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاح بغية تطوير نشاطه، وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم، فسخّرت لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ولإعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي، يجب عدم اعتبار الأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، لكن يمكن أن تكون مساهمة من السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين وكذا عن طريق التمويل البنكي. ففي بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفّل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليصبح حاليا البنك الوحيد الذي يموّل القطاع الفلاحي.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه معوقات ومشاكل أثّرت على فعالية سياسة التمويل، ولعل أهمها مشكل العقار، فعدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي، يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، إذ أن أهم الصعوبات التي تواجه القطاع، هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات، وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية، التي تطلب ضمانات للقروض، وهذا راجع للإصلاحات العديدة التي مسّت القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، حيث قامت الدولة بتنظيم ملكية الأراضي الفلاحية، إلا أن آخر نظام الذي طبق في مجال التنظيم العقار الفلاحي والذي تحول بموجبه حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز بإمكانه حل جزئيا اشكالية العقار الفلاحي في الجزائر بحيث أن حق الامتياز يمكن رهنه للمؤسسات المالية كضمان للحصول على قروض.

انطلاقا مما سبق فإن الاشكالية التي يعالجها هذا الملتقى تتمثل في السؤال التالي:

**-ماهي التحديات التي تواجه التمويل الفلاحي في الجزائر؟ و ما مدى فعالية سياسة التمويل الفلاحي التي انتهجتها الدولة خلال مطلع الألفية الثالثة لمواكبة التطورات المحلية والدولية؟**

**محاور الملتقى:**

**المحور الأول:** واقع التمويل الفلاحي في الجزائر؛

**المحور الثاني:** اشكالية الدعم الفلاحي في ظل المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة؛

**المحور الثالث:** اشكالية العقار الفلاحي وأثرها على فعالية سياسة التمويل الفلاحي؛

**المحور الرابع:** آليات التمويل الحديثة للقطاع الفلاحي؛

**المحور الخامس:** تـعـاونيــات الائـتـمان الفــلاحـي كحل لإشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؛

**المحور السادس:** واقع التأمين الفلاحي في الجزائر.

**إجراءات المشاركة:**

* أن يكون البحث أصيلا ومرتبطا بموضوع الملتقى بصورة واضحة.
* ترسل الورقة البحثية في شكل ملف وارد WORD عن طريق البريد الإلكتروني التالي**:**

**Lricoi2017@gmail.com**

* يكون البحث باللغة العربية مكتوبا بخط Simplified Arabic حجم 14 بتباعد بين الأسطر Simple وباللغة الفرنسية أو الإنجليزية مكتوبا بخط Times New Romain حجم 12 بتباعد بين الأسطر Simple.
* ترفق الورقة البحثية باستمارة مشاركة تضم: اسم ولقب الباحث، المؤهل العلمي، تخصص الباحث، معلومات الاتصال وعنوان الورقة البحثية.
* يجب أن لايتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية المقدمة 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والملاحق.
* ينبغي أن تنسق الأوراق البحثية مع أصول العمل البحثي العلمي. ويجب أن تشمل الورقة البحثية ملخصا باللغة العربية ولغة أجنبية أخرى ( انجليزية أو فرنسية).
* لا تقبل البحوث النظرية فقط ويجب أن تكون لها علاقة مباشرة مع المحاور المحددة.
* يكون آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة يوم: 30/09/2017، ولا تقبل أي مداخلة بعد هذا التاريخ.
* يتم إبلاغ بنتائج التحكيم للأوراق البحثية المقبولة خلال الفترة: 06-07-08-09/11/2017

**هيئة الملتقى:**

**الرئيس الشرفي للملتقى**: أ.د. درحمون هلال

**مدير المخبر**: أ.د. غزازي عمر

**المشرف العام على الملتقى**: أ.د. علاش أحمد

**رئيسة الملتقى**: د. قرامطية زهية

**نائب رئيس الملتقى**: د. غردي محمد

**رئيس اللجنة العلمية** : د. يدو محمد

**نائب رئيس اللجنة العلمية** : د. بيشاري كريم

**رئيس اللجنة التنظيمية**: د. بورمانة عبد القادر

**أمانة الملتقى**: د. بوخاري سمية/د. بن مسعود آدم / د. سلاوتي حنان .